

الرئيس - فلتقرأ (ملحوظة صاحب السمو الملكي الأمير المعظم أبيه الله) على قانون ذيل قانون حقوق

العائلة لسنة ١٩٢٧.

فقرئت:

« لا نوافق ونأمر بالرجوع الى الاحكام الشرعية الصريحة في هذا الشأن ».

«قرر المجلس إحالتها على لجنة القوانين»

قاسم بك - اظن انكم لا تستعربون اذا قام احدنا او قسم منا بين آونة واخرى ان يذكرو مطالب الحكومة بما تحتاج ونصبوا اليه البلاد من تحسين احوال البلاد الاقتصادية والسياسية معاً ورغم ما ابدناه في هذه الدورة من الحاح شديد على الحكومة لتخفيف الوطأة الاقتصادية لم تأت طلباتنا حسبما نتوخاه هذا ان استثنينا ابقاء قسم من بقايا الاموال الاميرية واما الاحوال السياسية هي مربوطة في تعديل المعاهدة الاردنية البريطانية والتي رددنا تعديلها في قاعة هذا المجلس مراراً عديدة والتي عقدت من اجلها جلسة سرية التي اطاعت الحكومة مجلسكم العالي على مذكرتها في طلب تعديل تلك المعاهدة ووايد مجلسكم العالي طلب الحكومة بقرار منه ورفعته لاعتاب صاحب السمو الملكي اطلال الله عمره بشأن تعديل المعاهدة المذكورة.

ولما كانت انت عطلة شهر رمضان المبارك قبل ان نرى ان الوقت مناسباً للسؤال من الحكومة عما تم بهذا الشأن والان ارى ان الوقت كاف للسؤال من الحكومة. فارجو من فخامة الرئيس ان يتفضل باعلامنا عما تم بهذا الشأن لغاية تاريخ هذا اليوم.

شكري بك - مما يدعوا الى الاعتباط ان تجلي هذا المجلس عاطفة الحرص على المصلحة العامة، ولذلك اشكر قاسم بك على غيرته هذه ولكنني من الناحية الاخرى الفت نظره الى المادة (٥٢) من النظام الداخلي فانها تقضي بأن يقدم السؤال كتابة الى فخامة رئيس المجلس الذي عليه ان يحيل السؤال على الدائرة ذات التعلق ويعين لمديرها او رئيسها مدة للاجابة على السؤال قدرها القانون بثلاثة ايام على الاقل، فارجو من الاستاذ قاسم بك ان يقدم سؤاله بهذه الطريقة القانونية.

قاسم بك - حسن! وانا مستعد ان اقدم السؤال المطلوب

الرئيس - مواضع الجلسة الآتية:

مايرد من اللجان.

وردفت الجلسة.

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

ملحق

العدد ١١٥

السنة الرابعة

الجريدة الرسمية للمجلس التشريعي لعمان

و ٢ آذار ١٩٣٣

عمان: الخميس في ٦ ذي القعدة ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة الثامنة عشرة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني
المنعقدة بتاريخ ٢٠-٢-١٩٣٣

الفصل في مذكرات المجلس التشريعي

صحيحة

١٤٢

١٤٣

١٤٣

١٤٣

١٤٣

١٤٤

قرار لجنة القوانين حول مشروع قانون تعديل قانون سكك الحديد لسنة ١٩٣٣

قرار موافقة المجلس عليه

قرار لجنة القوانين حول مشروع قانون تعديل المادة (٣٧) من قانون الجزاء لسنة ١٩٣٣

قرار موافقة المجلس عليه

قرار لجنة القوانين حول مشروع قانون ملحق لقانون البلديات لسنة ١٩٣٣

قرار موافقة المجلس عليه

الجلسة الثامنة عشرة

للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الثامنة عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٢٥ شوال سنة ١٣٥١ و ٢٠ شباط ١٩٣٣ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية و تقييب من الجلسة ساطي باشا الابراهيم، ماجد باشا العدوان، رفيق باشا الجبالي، سعيد باشا بوجابر، سعيد بك المفتي، الرئيس - فليقرأ الضبط السابق «تقرئ»

توفيق بك - عندنا مشروع قانون تعديل قانون سكك الحديد لسنة ١٩٣٣ .

نظرت لجنة القوانين في مشروع قانون تعديل قانون سكك الحديد لسنة ١٩٣٣ قبلته من حيث المعنى ، بعد ان غيرت ترتيب المواد والعبارات ، ورفعت المادة الرابعة من المشروع ، لانه تبين لها ان ذلك الغلط كان عبارة عن غلط مطبعي ، واقم عندما نشر القانون في الجريدة الرسمية ومن الممكن تصحيحه باعلان تصدره رئاسة الحكومة دون الحاجة الى ادخال اي شيء في قانون التعديل من اجل ذلك واصبح القانون كما هو آت :

المادة الاولى :

«يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون سكك الحديد لسنة ١٩٣٣) و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية »

«قبلت»

المادة الثانية

«يستعاض عن عبارة (اذا كان الراكب تاجراً) الواردة في الفقرة المتعلقة بتمتع الركاب من المادة الثانية لقانون سكك الحديد لسنة ١٩٣٢ بعبارة (اذا كان الراكب وكيل بيع متجول لبيت تجاري) »

«قبلت»

المادة الثالثة :

«يستعاض من كل كلمة (عقارات) واردة في مواد القانون بكلمة (ممتلكات) »

«قبلت»

المادة الرابعة :

« تضاف بعد الفقرة (أ) من المادة السابعة لقانون عبارة (اذا كانت الشجرة تحجب رؤية اية إشارة) »

«قبلت»

المادة الخامسة :

«تستبدل كلمة (اعلان رسمي) الواردة في اول الفقرة (ق) من المادة (٢٠) للقانون بعبارة (اعلان مصرح به) »

« قبلت »

المادة السادسة :

«تستبدل عبارة (او يحاول) الواردة في الفقرة (١) من المادة (٢١) للقانون بعبارة (او يصير على) »

« قبلت »

المجموع

« قبل »

توفيق بك - عندنا مشروع قانون تعديل المادة « ٣٧ » من قانون الجزاء لسنة ١٩٣٣ .

نظرت اللجنة ايضاً في هذا المشروع الذي نظم بناء على اقتراح كان قبله بمجلسكم العالي وقد وافقت عليه من حيث المعنى ايضاً الا انها تصرفت في عباراته بحيث اختصرت كثيراً منها وجعلته بالشكل التالي :

المادة الاولى :

«يسمى هذا القانون (قانون تعديل للسادة « ٣٧ » من قانون الجزاء لسنة ١٩٣٣) و يعتبر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية »

« قبلت »

المادة الثانية :

يستعاض عن المادة « ٣٧ » المعدلة من قانون الجزاء لسنة ١٩٢٧ بما يلي :

« الغرامة هي اخذ دراهم من احد الاشخاص على الوجه الذي يعينه القانون اذا لم يؤد المحكوم عليه بالغرامة المبلغ المحكوم به او عجز عن ادائه يجلس مقابل كل مئتين وخمسين ملاً او كسورها يوماً واحداً ولا تتجاوز مدة الحبس في هذه الحالة سنة واحدة واذا ادى المبلغ الباقي بعد تنزيل مئتين وخمسين ملاً عن كل يوم قضاء في السجن فتلغى المدة الباقية عليه . ولا حاجة لحكم على حدة لاجل تحويل الغرامة الى الحبس ويجب على المحكمة ان تضمن اعلامها بنصر يحبس المحكوم عليه بها مدة تقابل الغرامة في حالة عدم تأديتها »

« قبلت »

المجموع

« قبل »

توفيق بك - عندنا مشروع قانون ملحق لقانون البلديات لسنة ١٩٣٣ .

كذلك نظرت اللجنة في مشروع هذا القانون وقبلته بعد ان اضافت اليه نصاً يتضمن وجوب التعريف على المزاودين من قبل شخصين متعا للمحالير التي يمكن ان تحدث بسبب التصديق دون التعريف .

المادة الاولى :

«يسمى هذا القانون (قانون ملحق لقانون البلديات لسنة ١٩٣٣) و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية »

« قبلت »

تفحصه لجنة القانون